هنأ نظيره في مالدوفا بالعيد الوطني

الغانم استقبل عدداً من السفراء المعتمدين لدى البلاد

الغانم مستقبلا السفير الهندي

..ومستقبلا سفير المكسيك

رئيس المجلس مستقبلا السفير الإسباني

رئيس المجلس تلقى التهاني بنيل ثقة زملائه الأعضاء

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية مالدوفا ماريان لوبو بمناسبة العيد الوطني لبلده.

واستقبل الغانم في مكتبه بمجلس الأمة أمس عددا من السفراء المعتمدين لدى البلاد حيث قدموا له التهنئة على نيل ثقة زملائه أعضاء مجلس الأمة بالفوز بمنصب الرئاسة مؤكدين عمق علاقات بلدانهم مع دولة الكويت.

واستقبل الغانم كل من سفير الجمهورية التركية مراد صالح تامر وسفير جمهورية الصين تسوي جيانتشون وسفير جمهورية اذربيجان تورال رضاييف وسفير دولة المكسيك لويس البرتو باريرو ستاهل وسفير جمهورية بيرو هيلي بيلايز وسفير جمهورية الهند ساتيش شاند ميهتا وسفير مملكة أسبانيا انخل لوسادا.

حذر من أن الشباب واقع بين مطرقة أسعار العقارات وسندان الإيجارات الشهرية

الطريجي اقترح حلاً نهائياً لجميع طلبات الحصول على الجنسية الكويتية

عبدالله الطريجي

تقدم النائب عبدالله الطريجي باقتراح بقانون بشأن وضع حل شامل ونهائي لجميع طلبات الحصول على الجنسية الكويتية، كما تقدم بسؤال لوزير الاسكان حول انشاء الهيئة العامة للاسكان.

وفيما يلي نصه: تعتبر القضية الإسكانية من أهم القضايا التي تمس قطاع كبير من المجتمع الكويتي خاصة الشباب منهم حيث يجدون أنفسهم بين مطرقة الأسعار الخيالية للأراضي المهياة للسكن وسندان الإيجارات التي تلتهم جزءا كبيرا من الراتب الشهري ناهيك عن الشعور بعدم الاستقرار تم الانتظار الطويل والمملل لطلبه الإسكانية ودوامة لا تنتهي. والواجب رفع هذه المعاناة عن كاهل الشاب الكويتي ومساعدة الأسرة الكويتية في إيجاد السكن اللائق والمناسب خلال فترة زمنية معقولة، الحقائق وتبيان التوجه الحكومي في هذا الشأن.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 - منذ إنشاء الهيئة العامة للإسكان عام 1974 ثم وزارة الإسكان عام 1975 حيث انيطت بهما توفير السكن المناسب للأسرة الكويتية وحتى وقتنا الحالي والمشاريع الاسكانية تنمو وتزداد وفي المقابل تتراكم الطلبات في قائمة الانتظار.. فما هي المعوقات التي تواجه وزارة الإسكان وتحول دون ايجاد الحلول الجذرية لهذه المشكلة التي تؤرق الأسر الكويتية؟

2 - يرجى تزويدنا بإحصائية حديثة لجميع الطلبات الإسكانية متضمنة الطلبات الخاصة بالأرامل والمطلقات والتي مازالت في دور الانتظار وذلك حتى تاريخ السؤال.

3 - ما هو معدل الزيادة في طلبات الإسكان خلال العشرة اعوام الماضية وما هي نسبة الإنجاز التي تم تنفيذها وتسليمها للمستحقين من مجمل هذه الطلبات ؟

4 - ما خطة الوزارة لمعالجة المشكلة الإسكانية على المدى القريب وكذلك على المدى البعيد لتقليص قائمة الانتظار للطلبات الإسكانية واختصار فترة الانتظار لأصحاب هذه الطلبات وتوضيح ذلك بالأرقام والإحصائيات ؟

من ناحية أخرى تقدم النائب عبدالله الطريجي بإقتراح بقانون المرفق في شأن وضع حل شامل ونهائي لجميع طلبات الحصول على الجنسية الكويتية وتنفيذ أحكام البند 1 من المادة الثالثة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية قبل تعديله بالمرسوم بالقانون رقم 100 لسنة 1980، مشفوعا بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

المشاريع الإسكانية تنمو وتزداد وفي المقابل تتراكم الطلبات في قائمة الانتظار

نص الإقتراح

في شأن وضع حل شامل ونهائي لجميع طلبات الحصول على الجنسية الكويتية وتنفيذ أحكام

البند 1 من المادة الثالثة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959

بقانون الجنسية الكويتية قبل تعديله بالمرسوم بالقانون رقم 100 لسنة 1980

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم 17 لسنة 1959 بقانون إقامة الأجانب والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم 36 لسنة 1969 في شأن تنظيم قيد المواليد والوفيات والقوانين المعدلة له، وعلى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم 32 لسنة 1982 في شأن نظام المعلومات المدنية وعلى المرسوم الصادر في 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته، وعلى المرسوم رقم 467 لسنة 2010 بإنشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

أكد أن قانون النظام الانتخابي الحالي بحاجة إلى تنظيم

الشايع: المبادئ الوطنية يجب أن تمثل الخطوط العريضة لأي تيار أو تنظيم سياسي

فيصل الشايع

أكد النائب فيصل الشايع أن الأوضاع تحتم علينا المطالبة بإصلاحات سياسيه يتفق عليها كل الأطراف وذلك حرصا على استقرار الأمور وحفاظا على المكتسبات السياسية والدستورية التي رسخها رجالات الكويت منذ البداية، مشددا على أهمية تنظيم العمل السياسي وتطويره عبر حزمة من القوانين منها قانون إشهار الأحزاب السياسية، مشيرا إلى أن هذه الخطوة تشجع على العمل الجماعي وتخرج العمل البرلماني من الفردية التي سيطرت على أداء المجالس النيابية خلال الفترات الماضية.

وقال الشايع في تصريح صحافي ان قانون إشهار الأحزاب السياسية يجب أن يتشدد في مواده على أن تكون الأحزاب بعيده عن الانتماءات الطائفية أو الاجتماعية، وألا تكون فرعا لأحزاب سياسية خارجية، لافتا الى ان المبادئ الوطنية يجب أن تمثل الخطوط العريضة لأي تيار او تنظيم سياسي في الكويت، شريطة ألا تتعارض مبادئه ونظامه الأساسي مع نصوص ومواد الدستور الكويتي.

مضيفا ان الكل يعلم ان الأحزاب تعمل في الكويت بشكل او بآخر ولديها مكاتبها ومقارها وبعضها منحت أراضي من الدولة، و أحيانا الحكومة تدعوها لسماع وجهة نظرها بموضوع او قضية معينه وكذلك يتم تبادل الزيارات بينها بالمناسبات، مما يؤكد الاعتراف الضمني بوجودهم لذا من الأفضل أن يكون عملها مشهر ومرخص و تحت المراقبة المالية وغيرها، بدلا من العمل تحت الطاولة بدون أية رقابه او ضوابط تنظمها.

وأكد الشايع أنه سبق له

استقلال القضاء إدارياً ومالياً من تبعية وزارة العدل حتى تكتمل كل الإصلاحات السياسية الضرورية

وأن تقدم بمقترح لقانون الأحزاب السياسية في عام 2007 «بمجلس 2006» مع عدد من النواب لتنظيم العمل السياسي، لافتا الى انه بصدد إعادة تقديم المقترح نفسه بالوقت المناسب بعد التنسيق مع النواب والقوى السياسية وكل الأطراف ذات العلاقة حتى نضمن الوصول الى قانون متفق عليه من قبل الجميع.

وأوضح الشايع أن من القوانين المطلوب بحثها وإقرارها أيضا لأهميتها خلال دور الانعقاد المقبل إعطاء ذوي الشأن والأفراد حق اللجوء إلى المحكمة الدستورية مباشرة، مبينا أن إقرار هذا القانون يعطي الأقليات او اي مواطن في الكويت ضمانة إضافية لحقوقهم في حال وجود أغلبية نيابية أو حكومية انحرفت عن التشريع وخرجت عن مواد الدستور كما حصل في مجالس سابقه.

وبين الشايع أن قانون النظام الانتخابي بحاجة إلى تعديل حيث تبين بعد تطبيقه وجود عدة سلبيات، لذا نحن في حاجة لصياغة قانون جديد يحقق المزيد من التطور الديمقراطي والسياسي للدولة، لافتا إلى أن القانون مر بثلاث تجارب جميعها أكدت على وجود سلبيات من أبرزها شراء الأصوات وغيرها، قائلا أن المطلوب في المرحلة المقبلة قانون يتلافى عيوب وسلبيات جميع الأنظمة السابقة،وحان الوقت لاختيار نظام انتخابي تكون الايجابيات اكثر، لكي يستقر العمل السياسي بعد عدة تجارب.، مشيرا في الوقت ذاته الى ان هناك عدة اقتراحات ومنها القوائم النسبية في النظام الانتخابي.

واختتم الشايع تصريحه بتأكيده على أهمية استقلال القضاء اداريا وماليا من تبعية وزارة العدل حتى تكتمل كل الإصلاحات السياسية الضرورية، داعيا زملائه النواب الى التعاون في إقرار تلك الإصلاحات السياسية والاتفاق حولها حتى يتمكن المجلس من انجازها في دور الانعقاد المقبل او خلال الفصل التشريعي الحالي. كما دعا الحكومة إلى التعاون في قضايا الإصلاح لأهمية الاستقرار السياسي في البلاد وذلك من اجل المصلحة العامة.

كونهم الأكثر دراية بقضايا ومشكلات البلد

الكندري يطالب بالاستعانة بالكفاءات الوطنية في أعمال لجان المجلس

عبدالكريم الكندري

تقدم النائب د.عبدالكريم الكندري لمجلس الأمة باقتراح برغبة للاستعانة بالكفاءات الوطنية المتخصصة من جامعة الكويت والمعاهد وحملة الدكتوراه في أعمال لجان المجلس كلا حسب تخصصه للاستفادة من هذه الطاقات ومن منطلق تشجيع الكفاءات الوطنية.

وبين النائب د.الكندري أن الكويت تزخر بالعقول و الكفاءات الوطنية المتخصصة في شتى المجالات، وأننا مقبلين على مرحلة مهمة من تاريخ البلاد والتي تتمثل في المضي بمشاريع التنمية فنحن بأمس الحاجة للاستعانة بالمميزين كونهم بالبداية من أبناء الوطن من ثم لحاجتنا الماسة بالاستعانة بأهل الاختصاص فيما يعرض على المجلس وكونهم الأحرص على تلمس المشاكل والقضايا التي تعاني منها الكويت وأكثرهم دراية بطرق التصدي لها.

وختم النائب د.الكندري بأن الكويت ليست بحاجة للاستعانة بالعقول من الخارج وأن الكفاءات الوطنية الموجود هي أهل للثقة والمرحلة القادمة تتطلب أن يدفع بهؤلاء في جميع جهات الدولة وليس في مجلس الأمة فقط.

يمنع ترشح كل من يصدر ضدهم أحكام ولو مع وقف التنفيذ

الصانع يقدم اقتراحاً بتعديل قانون الانتخابات البرلمانية

قدم النائب يعقوب الصانع اقتراحا بقانون حول تعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962في شان انتخابات اعضاء مجلس الأمة وفيما يلي نصه: بعد الاطلاع على الدستور.

وعلى القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له.

وعلى القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له.

وعلى القانون رقم 35 لسنة 1962 في شان انتخابات اعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له.

وعلى القانون رقم 12 لسنة 1963 في شان اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له.

وعلى القانون رقم 9 لسنة 1971 في شان عدم إثبات السابقة الجزائية الأولى والقوانين المعدلة له.

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

مادة أولى

يُستبدل بنص المادة 2 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شان انتخابات أعضاء مجلس الأمة النص التالي :

يُحرَم من الانتخاب: كل محكوم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة إلى أن يرد إليه اعتباره، سواء كان الحكم عليه مشمولا بالنفاذ أو صدر مع وقف التنفيذ أو كان الحكم بتقرير الامتناع عن النطق بالعقاب.

على أنه في حالة كَوْن الحكم بالتقرير بالامتناع عن النطق بالعقاب في أي من الأحوال سالفة الذكر يكون الحرمان من الانتخابات لمدة ثلاثة سنوات من تاريخ الحكم.

ومع عدم الاخلال بنص المادة الثامنة من هذا القانون تقوم وزارة الداخلية بصفة دورية كل شهرين بحذف اسم كل من يصدر ضده حكم في الأحوال الواردة بالفقرتين السابقتين من جداول الانتخابات تلقائيا وبمجرد صدور الحكم.

مادة ثانية: تضاف فقرة جديدة إلى نص المادة 20 من القانون 35/1962 نصها كالآتي: وفي جميع الأحوال لا تقبل الجهة المذكورة أعلاه طلب الترشيح إذا كان مثبتا في صحيفة السوابق الخاصة بطالب الترشيح ما يفيد صدور حكم ضده من الأحكام التي وردت في المادة الثانية من هذا القانون حتى ولو كانت السابقة الأولى، ما لم يقدم لها ما يفيد رد اعتباره.

وفيما يلي نص المذكرة الإيضاحية: للاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شان انتخابات أعضاء مجلس الأمة

لما كان النص في المادة الثانية من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة على أنه: «يحرم من الانتخابات المحكوم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة إلى أن يرد إليه اعتباره».

ولما كان قد أثير في الآونة الأخيرة جدل حول ما إذا كان تقرير المحكمة الجزائية بالامتناع عن النطق بالعقاب واعتبرت اجراءات المحاكمة كان لم تكن أو أمرت المحكمة بشمول الحكم بالنفاذ أو بوقف تنفيذ العقوبة يحرم المواطن من حق الانتخاب، وكان المقرر وفقا لأحكام محكمة التمييز أن المحكمة الجزائية لا تقرر الامتناع عن النطق بالعقاب إلا إذا رأت توافراً للظروف الموضحة في المادة 81 من قانون الجزاء ومن ثم فإنها تقرر الامتناع عن النطق بالعقاب، مما مفاده ارتكاب المتهم للجريمة المسندة إليه بما يستوجبه ذلك من حرمان الشخص من الانتخاب لمدة ثلاثة سنوات من تاريخ صدور الحكم : لذا لزم تعديل النص الحالي بما يرفع عنه هذا اللبس ولكي يكون النص واضحاً في هذا الشأن ولا يثير أي جدل حوله، الأمر الذي يتعين تعديله لكي يكون وفقا للقانون المرافق.

كما استوجب القانون في مادته الثانية على إضافة فقرة جديدة إلى المادة 20 لتمنع قبول طلب الترشيح إذا كان مثبتا في صحيفة السوابق الخاصة بطالب الترشيح ما يفيد صدور حكم ضده من الأحكام التي وردت في المادة الثانية من هذا القانون حتى ولو كانت السابقة الأولى.

لأن الآراء قد تباينت حول أثر تثبيت هذه الأحكام بصحيفة السوابق على قبول طلب الترشيح من عدمه، فمن غير المقبول ترك الأمر لأي ناخب أن يطعن بصحة عضوية هذا المرشح إذا ما علم بعد ذلك أن هذا المرشح صادرة ضده أحكام تملأ صحيفة سوابقه، وقد لا يعلم أي مواطن في دائرة هذا المرشح بأن عليه أحكام مثبتة في صحيفة سوابقه ؛ فكيف له العمل وصحيفة السوابق لا تعطى إلا لصاحبها لتقديمها إلى الجهات المختصة فلا تُنشر حتى يعلم بها الكافة.

كل ذلك نظراً لعلو شأن العضوية في مجلس الأمة أو المجالس البلدية وأهميتها فالعضو في هذه المجالس له ولاية على حقوق الناس فلابد أن يكون من يشغلها مستوفيا لكافة الشرائط القانونية.

يُحرَم من الانتخاب كل محكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة

يعقوب الصانع

عضو الأمة لابد أن يكون مستوفياً لجميع الشروط القانونية ولا يوجد في ملفه ما يمنع ترشحه

دعا إلى توخي الحذر والاستعداد

الحمدان يدعو لتشكيل لجنة طوارئ حكومية في حالة توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري

دعا النائب حمود الحمدان إلى توخي الحذر والاستعداد في حال توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري

وقال في تصريح صحافي له أمس نسأل الله أن يحفظ الكويت ومن فيها من كل مكروه، ويجب على المؤسسات ذات الشأن في البلاد رفع حالة الاستنفار والاستعداد لأي طارئ داخلي أو خارجي ورفع شعار كل مواطن خفير في حال توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري وتوقع الأسوأ.

حمود الحمدان

واضاف الحمدان يجب على الدفاع المدني ومستشفيات وزارة الصحة والإطفاء الاستعداد وكل مؤسسة حكومية لها علاقة، باختصار يجب تشكيل لجنة طوارئ حكومية احتياطيا والاستعداد لأي طارئ.

فمع أننا لسنا هدفاً مباشراً ولكن في الوقت نفسه يجب ألا نستكين ونطمئن بل يجب في مثل هذه الظروف توقع الأسوأ دائما كفانا الله شر الظالمين، ونسأل الله أن يجعل كيد من أراد بالكويت وأهلها وبالإسلام والمسلمين السوء في نحره ويجعل تدبيره تدميره.

واختتم تصريحا قائلا الحذر كل الحذر من احتمال وجود خلايا نائمة وشبكات تجسسية قد تضر بالأمن القومي للبلاد مثل الشبكة التي أدانها القضاء اخيرا، فالاستهانة بمثل ذلك استهانة بأمن الكويت وأهلها، مع ثقتنا وتفاؤلنا بمقدرات مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية.